

على المصيلحي:

«حرق الموازنة» والصناديق الخاصة..

يتصدران أجندة اللجنة الاقتصادية بالبرلمان

كتب: أحمد صالح

قال د. على المصيلحي رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب بعد انتخابه رئيساً للجنة في الفصل التشريعي الثاني للمجلس إن الفترة القادمة تتطلب جهداً استثنائياً لإنجاز التشريعات الاقتصادية الملحة ومتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والرقابة على أداء الحكومة.

أوضح أن خطة عمل اللجنة تتضمن الإسراع بتحسين مناخ الاستثمار، وخلق مناخ جاذب يحافظ على حقوق الدولة والمستثمر وقرار مجموعة التشريعات المنظمة والتي تضمن تسهيل الحصول على التراخيص وتحديد الولاية على الأراضي، وتفعيل عدم تضارب المصالح، وضرورة المضي قدماً في تأسيس البنية التحتية التي تسهل حركة التصنيع والتجارة، ووضع تصور لشبكة سلك حديد تربط بين محافظات الجمهورية ودول إفريقيا.

وأكد أن اللجنة ستقوم بجولات ميدانية لزيارة المناطق الصناعية والزراعية والاقتصادية الحرة والخاصة وعقد جلسات استماع لجمعيات المستثمرين وأصحاب الأعمال ومتابعة تنفيذ مشروع إقليم قناة السويس.

وطالب مصيلحي بضرورة الإيقاف الفوري لسياسة حرق الموازنة العامة وصرف ما يتبقى من أرصدة قبل نهاية السنة المالية ومعاينة المسؤولين عن ذلك، مع ضرورة خفض الإنفاق الحكومي وإلزامها بتقديم خطة واضحة بتوقعيات محددة لخفض الإنفاق الحكومي.

وأشار إلى أنه سيتم المطالبة بتشكيل لجنة تقصي حقائق لمتابعة الصناديق الخاصة وتعديل القانون المنظم لها بحثاً عن موارد إضافية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومتابعة مؤشرات الاقتصاد الكلي المنظمة للسياسات النقدية والمالية، وإيجاد بدائل لرفع الاحتياطي النقدي، ودعوة كل من البنك المركزي والمجموعة الاقتصادية في الحكومة للتنسيق في وضع السياسات المالية والنقدية ومراجعة ما وصل إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومراقبة الميزان التجاري مع ترشيد الاستيراد وفقاً لضوابط تحددها أولويات واحتياجات السوق المحلية، وكذلك مراجعة قانون سوق رأس المال مع وضع تصور للتعامل إدارة الأصول المملوكة للدولة. مشيراً إلى أنه سيتم مراجعة ودراسة وسائل وآليات الحماية للطبقات الأكثر احتياجاً من خلال رفع كفاءة منظومة الدعم في قطاعات التمويل والطاقة والصحة والتعليم مع توسيع شبكة الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلة التأمين الاجتماعي لتوفير الحماية لأسرهم.

وكذلك سيتم استعجال تقرير مؤشرات الأداء الخاص بما تحقق في برنامج الحكومة الذي تعهد رئيس الوزراء بتقديمه خلال 6 أشهر من منح الثقة للحكومة، واستعجال ومتابعة القضايا التي لم تقم الوزارات المعنية بالرد عليها خلال دور الانعقاد الأول وفي مقدمتها مشكلات توفير السلع الأساسية خاصة الأرز والسكر والنفوس بمحصول القطن بالإضافة إلى مراجعة خطة وزارة قطاع الأعمال في تطوير قطاعي الغزل والنسيج وصناعة الحديد والصلب لوقف نزيف الخسائر فيهما.

وقال إن اللجنة طلبت من وزيرة التعاون الدولي والبنك المركزي حصر جميع القروض مع بيان كيفية سدادها وفقاً للمدد الزمنية المقررة، لحساب وضبط تكلفة خدمة الدين والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، إلى جانب متابعة وقياس كفاءة استخدام القروض الخاصة بالمشروعات الخدمية في كل محافظة على مستوى الجمهورية.



على المصيلحي

الاستاذ الدكتور عبد الحميد العبدون

رئيس مجلس النواب

تحية جلية

الموضوع: الصناديق الخاصة

بلاغ خطي من مجلس النواب لطالب

تشكيل لجنة تقصي حقائق للصناديق

وكلف السيد رئيس مجلس الوزراء
وزاره المالية بترأس اللجنة
الخاصة وتقديم تقرير عن

وتفصلوا سيادكم
لقبول فائق الاحترام

17/11/2016
أحمد صالح

